

دعم المشاريع الصغرى لخريجي الجامعات
دراسة التجربة التونسية من خلال البنك التونسي للتضامن
Supporting micro-enterprises for university graduates
A study of the Tunisian experience through the Tunisian
Solidarity Bank

د/ صوراية بوريدح

Souraya BOURIDAH

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة جيجل

souraya.bouridah@univ-jijel.dz

تاريخ القبول: 2024/06/04

تاريخ الإرسال: 2023/05/13

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على تجربة البنك التونسي للتضامن (BTS) باعتبارها من التجارب الناجحة في مجال دعم المشاريع الصغرى وتقييم نتائجها لإمكانية الاستفادة منها وتعميمها في الجزائر. حيث اتضح ذلك ومن خلال الدراسة مساهمة البنك بشكل فعال في دعم مختلف الفئات التعليمية عبر تبني العديد من الآليات والبرامج التي خص جزء منها لخريجي الجامعات بما يتماشى وخصوصية الأهداف المعلن عنها في الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية للفترة 2016-2020 بهدف التخفيض من نسبة البطالة إلى أقل من 12% سنة 2020م بالإضافة إلى تطلعات مخطط التنمية 2021-2025م.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغرى؛ حاملي الشهادات؛ تونس؛ البنك التونسي للتضامن.

Abstract:

This study aimed to review the experience of the Tunisian Solidarity Bank (BTS) as one of the successful experiences in the field of supporting small projects and to evaluate its results for the possibility of benefiting from it. And circulated in Algeria.

As it became evident through the study, the bank's effective contribution to supporting various educational groups by adopting many mechanisms and programs, part of which was allocated to university graduates in line with the specificity of the goals announced in the guiding document for the development plan for the period 2016-2020 with the aim of reducing the unemployment rate to a lower level. From 12% in 2020, in addition to the aspirations of the 2021-2025 development plan.

Key words: Small projects; certificate holders; Tunisia; the Tunisian Solidarity Bank.

مقدمة:

تبنّت اغلب الدول سياسة الاعتماد على هياكل حكومية تدعم عملية التمويل، من خلال مؤسسات بنكية متخصصة كأحد الأدوات الفعالة في تحسين ورفع أداء ومستوى المشروعات الصغرى والمتوسطة، باعتبارها الدعامة الأساسية لتغذية اقتصادياتها، ولقد تم تجسيد ذلك من خلال برامج صوبت لصالح مشروعات القطاع الخاص الممثلة في هذه الشريحة من المشاريع.

ولتخطي مشكل التمويل، في إطار استراتيجية لتطوير وتنمية قطاع المشاريع الصغرى والمتوسطة، تنفرد تونس بهياكل دعم بنكية متخصصة، تأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذا القطاع، منها البنك الخاص بتمويل المشاريع الصغرى والبنك التونسي للتضامن، هذا الأخير، يختص ضمن مهامه بإمداد التمويل لفائدة هذه المشاريع الصغيرة الحجم مع تخصيص نسبة لخريجي الجامعات ومن هذا المنطلق يطرح التساؤل التالي:

ما هو نصيب خريجي الجامعات من تمويلات البنك التونسي للتضامن؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هو تعريف المشروع الصغير في التشريع التونسي؟
- ما هي السياسات الحكومية التونسية لدعم ومرافقة خريجي الجامعات؟
- ما هو البنك التونسي للتضامن؟
- ما هي مساهمة البنك التونسي للتضامن لتمويل مشاريع خريجي الجامعات؟

أهمية الدراسة:

الاطلاع على تجارب دول الجوار المشابهة لنا في التركيبة الاجتماعية ومستويات مقاربة من حيث التطور ومحاولة الاستفادة منها.

هدف الدراسة:

- إبراز الدور الريادي الذي يلعبه البنك التونسي للتضامن في دعم وتشجيع خريجي حاملي الشهادات من خلال تبني فكرة العمل الحر والخاص من خلال إنشاء مشاريع صغرى تساهم في دعم النسيج الاقتصادي، هذا الدعم لم ينقطع حتى في ظل جائحة كورونا حيث واصل البنك تقديم تسهيلات بمختلف الصيغ.

- إبراز مدى حاجة خريجي الجامعات إلى دعم أفكارهم وتجسيدها في مشاريع صغرى من خلال مؤسسات تمويلية خاصة تتماشى وخصوصية هذه الفئة.

منهج الدراسة:

لإنجاز هذه الدراسة والوصول إلى الإجابة على إشكالية البحث سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، من أجل معالجة البيانات التي توفرت لدينا.

تقسيم الدراسة:

وللإجابة عن التساؤل الجوهري، تم تقسيم المداخلة إلى ثلاثة محاور بدءا بإعطاء رؤية شاملة عن قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة بتونس، إضافة إلى عرض مختلف المبادرات الرامية لاحتواء خريجي الجامعات وأخيرا التركيز على مبادرة البنك التونسي للتضامن كأحد آليات المرافقة والإعداد لإنشاء المشاريع الصغرى.

المحور الأول: لمحة عن قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة بتونس خلال الفترة 2010-2021م

عرف قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة بتونس عدة محطات ومنعرجات في مساره والذي أصبح أداة محركة لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي. ولقد كرس تونس هذا التوجه بتبنيها الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يعنى بهما القطاع. ومن هذا المنطلق تمت معالجة مسألة الاستثمار الخاص ضمن ما ترجمته ترسانة من القوانين والتشريعات التي رافقت التغيرات في السياسات الاقتصادية حسب نهج الاقتصادي المتبع، وعلى هذا الأساس نتناول بداية العديد من الإسهامات في مجال تحديد تعريف واضح ودقيق لهذه الشريحة من المؤسسات، وفي الأخير حقائق حول القطاع.

أولاً- مجال تعريف المؤسسات الصغرى والمتوسطة بتونس

يطرح نفس الإشكال بالنسبة لتونس فيما يتعلق بتحديد تعريف دقيق لمدلول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فعدم وجود تعريف رسمي أو معيار دقيق محدد يسمح بالتمييز ليس من زاوية الحجم الكبير والصغير، وإنما التفرقة بين الصغير والمصغر ما جعل العديد من الجهات تتبنى تعاريف مختلفة بالاعتماد على المعيارين الكمي والنوعي في أن واحد:

1- المرسوم 94-814 المتعلق بمعايير تمويل "الصندوق الوطني لتعزيز الحرف الصغيرة" Fonds de promotion de l'artisanat et des petits métiers "FONAPRAM" تعرف المؤسسات الصغيرة تلك التي تملك كلفة استثمارية لا تتجاوز 50000 دينار تونسي¹.

2- تعريف صندوق التطوير واللامركزية الصناعية: Fonds de promotion et de décentralisation "industrielles" FOPRODI "يعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك التي تنشط ضمن القطاع الصناعي أو الخدمي التي إجمالي استثماراتها أقل من ثلاثة ملايين دينار تونسي؛

3- التعريف غير الرسمي: يعتبر المؤسسة التي تشغل ما بين 10 و100 عامل مؤسسة صغرى ومتوسطة².

4- التعريف المعتمد من طرف المعهد الوطني للإحصاء INS: يتم الاعتماد على معيار حجم العمال لتوضيح الحدود الفاصلة بين شرائح المؤسسات وفقاً لما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 1: تعريف المؤسسات الصغرى والمتوسطة بتونس من طرف INS

نوع المؤسسة	مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغرى	مؤسسة متوسطة	مؤسسة كبيرة
عدد العمال	أقل من 6	6-49	50-199	أكثر من 200

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات المعهد الوطني للإحصاء بتونس. يلاحظ من خلال الجدول، أن المعهد الوطني للإحصاء يعتبر المؤسسات الصغرى والمتوسطة تلك التي لا يتجاوز عدد عمالها 200 عامل، بحيث تمثل النسيج الغالب والتي تمثل الفئة الأكثر انتشاراً. كما تجدر الإشارة إلى كون المعطيات المتاحة من طرف السجل الوطني للمؤسسات، تعتمد في تصنيف المؤسسات حسب الحجم اعتماداً أيضاً على مؤشر عدد العمال.

ثانياً- حركة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتونس خلال الفترة 2010-2016م

مثل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الشريحة الغالبة ضمن نسيج المؤسسات الخاصة بتونس، إذ تمثل ما نسبته 99,88% من إجمالي النسيج المؤسساتي، وقد سجل قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة بدوره نمو خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2021م، ولتفسير أكثر نستشهد بمعطيات الجدول التالي الخاص بتطور القطاع.

الجدول رقم 2: تطور تعداد المؤسسات الصغرى والمتوسطة بتونس للفترة 2010-2021م

السنوات العدد	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد المؤسسات	596771	601444	625324	653719	679434	710638	739239	770180	734137	781159	800647	828010
الفرق	-	4673	23880	28395	25715	31204	28601	30941	36043	47022	19488	27363
معدل التغير	-	0,78	3,97	4,54	3,93	4,59	4,02	4,18	-4,67	6,40	2,49	3,41

Source: statistiques du répertoire national des entreprises, Tunisie, INS, édition 2022, p16.

من خلال بيانات الجدول، يتضح لنا النقاط التالية:

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا على مدار سنوات الدراسة، فسنويا يتم إنشاء أكثر من 25000 مؤسسة وقد تصل إلى أكثر من 47000 مؤسسة، فقد اعتمدت تونس على استراتيجية لدعم القطاع، فخلال سنة 2010 بلغت عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة 596771 والتي لا يتجاوز بها عدد عمال 200 عامل ليصبح العدد 828010 خلال سنة 2021م، فخلال مدة 12 سنوات تم إنشاء حوالي 231239 مؤسسة بمعدل 38,74%، وإن كان هناك تسجيل خلال سنة 2011م تراجع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم الاستقرار والانقلاب الأمني، إضافة إلى عمليات النهب والتخريب والتي كان لها وقع سلبي على مختلف القطاعات الاقتصادية التي رافقها ارتفاع في عدد الإضرابات، حيث وصل المعدل إلى 17 يوما، كلفت 43% من المؤسسات المتضررة 10% من رقم معاملاتها³. خاصة أن أغلبية النسيج الاقتصادي مشكل من مؤسسات صغرى ومتوسطة ويطغى على القطاع المنشأة المصغرة self employment، إضافة إلى الانخفاض المسجل سنة 2020 بسبب تداعيات أزمة كورونا.

وبمقارنتنا لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين كل من الجزائر وتونس، نجد انه يتم إنشاء 67943,3 مؤسسة لكل مليون نسمة، أما بالنسبة للجزائر فتتمثل 21301,32 مؤسسة، وهو معدل منخفض مقارنة بتونس.

من منطلق أهمية هذا النوع من المؤسسات بالنسبة للاقتصاد التونسي، فهو يستقطب عددا هائلا من الشباب البطالين الخرجين من الجامعات والمعاهد خصوصا بعد سياسات الدعم التي صوبت لصالح هذه الفئات.

المحور الثاني: سياسات الحكومية لدعم ومرافقة خريجي الجامعات

تم التركيز خلال السبعينات على سياسة تنمية معتمدة على الصناعات الخفيفة ذات المحتوى التكنولوجي الوطني المنخفض تبعا للقانون الصادر سنة 1972، أو على الخدمات السياحية والتي لا يمكن أن ترتقي بمسار النمو إلى مستويات قادرة على مواكبة نسق الوافدين على سوق العمل، ولقد كشفت سنوات الإصلاحات الاقتصادية عن حتمية إعطاء القطاع الخاص مكانة أكبر ضمن السياسة الاقتصادية العامة، ولقد جسده صدور العديد من التشريعات والقوانين الرامية لتشجيع الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونشر ثقافة الفكر المقاوالاتي، باعتبار هذه المؤسسات أحد روافد الإنعاش والنمو الاقتصادي والقضاء على البطالة وتوفير الرخاء. وأمام معضلة ارتفاع نسب البطالة والتي ترتفع كلما زاد المستوى التعليمي من جهة وعدم قدرة الدولة على استيعاب هذه الكفاءات ضمن وظائف حكومية كان لابد

من التفكير في برامج تسمح برفع قدرات خريجي الجامعات على الاندماج في سوق الشغل، في ظل الحقائق التي تشير إلى أن عدد العاطلين عن العمل يبلغ 628 ألف شخص، على أن نسبة 40 % منهم من حاملي الشهادات العليا. ويضاف إلى هؤلاء نحو 45 ألف وافد جديد على سوق الشغل في السنة، ومن بين هؤلاء هناك 33 ألفاً من خريجي الجامعات⁴. ومن هذه البرامج نذكر:

✓ برامج النهوض بالتشغيل وإدماج الشباب من خلال تقديم المساعدة الكفيلة بالنهوض بالمنشآت الصغرى وبالعامل الحرّ وتيسير بعث مشاريع صغرى لحسابهم الخاص؛

✓ إنشاء موقع وجهني WAJAHNI هو مبادرة تقدم المعلومة للشباب عن مختلف الهياكل والمؤسسات التي تمثل آليات تمكن من تحديد التوجه المهني الذي يتناسب مع المؤهلات، عبر فريق عمل مكون من مجموعة من المختصين في مجال الصحافة، الإنتاج، الإخراج، إدارة المنصات التكنولوجية وتطوير شبكات الواب. كما يسمح الموقع بتقديم هياكل التمويل وبرامج المرافقة والتأطير الضرورية لبعث مختلف المشاريع إلى جانب مجموعة من النصائح والاستشارات المقدم من طرف الخبراء والمهنيين وذلك من خلال خصوصيات المسار الذي يمر به كل باعثي المشاريع إلى جانب نجاحات يقصها أصحابها من خلال -الواب تيفي- الذي يحتوي على 400 فيديو إلى جانب المستجدات على الساحة وأجندة التظاهرات التي تنتظم في إطار عالم الأعمال وبعث المشاريع. وفي هذا الصدد نشير، إلى أن الموقع حضي في مرحلته الأولى بدعم من الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية في إطار برنامج الشراكة الدنماركية العربية، وتم تبنيه من قبل مركز المسيرين الشباب كما لقي استحسان المؤسسات العمومية حيث أبرم اتفاقيات تعاون مع 13 هيكل عمومي نذكر منها وزارة التكوين المهني والتشغيل⁵.

✓ برنامج دعم المؤسسات الصغرى الذي تبنته الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل الذي يهدف إلى مساعدة الراغبين في بعث مشاريع صغرى خلال مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم من خلال⁶:

- المساعدة على إيجاد فكرة المشروع ووضع مخطط الأعمال؛
- البحث عن التمويل وتمويل المشروع والتكوين؛
- التكفل بجزء من مقابل الخدمات الموكلة للهياكل العمومية والتي تسديها المؤسسة الصغرى لمدة لا تتعدى 3 سنوات؛
- مرافقة ومتابعة الباعثين خلال السنتين الأوليتين من التركيز الفعلي للمشروع؛
- تنظيم دورات تكوين للمساعدة على بلورة فكرة مشروع وعلى إعداد دراسة المشروع ومخطط الأعمال وذلك كما يلي:

🚩 دورات تكوينية حسب طريقة MORAINE: الطريقة النموذجية للبحث النشط عن أفكار جديدة للمبادرة، ولا تتجاوز مدة الدورات 4 أيام؛

🚩 دورات تكوينية على غرار طريقة أنشأ مشروعك CREE: لا تتجاوز مدة الدورة 15 يوماً، وفي هذا الصدد، نشير أنه يتم منح امتيازات للمشاركين في هذه الدورة والذين تابعوا بانتظام كامل الحصص المحددة لها على شكل منحة جزافية تصرف لهم بعد نهاية الدورة توزع كما يلي:

- 75 دينار تونسي بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي؛
- 40 دينار تونسي بالنسبة لمن لهم مستوى دون التعليم العالي.

دورات تكوينية حسب طريقة بعث المؤسسات وتكوين الباعثين CEFE ولا تتجاوز فترة التأهيل 200 ساعة، حيث تمنح الوكالة للمشاركين في هذه الدورة والذين تابعوا بانتظام كامل الحصص المحددة لها منحة جزافية تصرف لهم عند انتهاء الدورة كما يلي:

- بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي 150 دينار تونسي؛
- بالنسبة لمن لهم مستوى دون التعليم العالي 80 دينار تونسي.

دورات تأهيل في التصرف: هدف هذه الدورات إلى منح فرص تكوين تكميلي للباعثين بما يتلاءم وخصوصيات مشاريعهم، وتتمثل هذه الدورات في ما يلي:

- دورات تكوينية على غرار طريقة "تصرف أمثل في مؤسستك" ولا تتجاوز مدة الدورة 7 أيام.
بالنسبة للامتيازات الممنوحة للمشاركين الذين تابعوا بانتظام كامل الحصص المحددة لها منحة جزافية تصرف لهم بعد نهاية الدورة كما يلي:

- 35 دينار تونسي بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي؛
- 20 دينار تونسي بالنسبة لمن لهم مستوى دون التعليم العالي.

- دورات تأهيل في تسيير المشاريع: إذ تنظم هذه الدورات لفائدة الباعثين المتحصلين على الموافقة المبدئية لتمويل مشاريعهم وكذلك أصحاب المؤسسات الصغرى التي دخلت طور النشاط منذ فترة لا تتجاوز السنتين.

المحور الثالث: دراسة تجربة البنك التونسي للتضامن في دعم المشاريع الصغرى لخريجي الجامعات

تأتي مبادرة البنك استمرارا لسياسته في دعم العمل الحر والمستقل واستجابة للتحديات التي تواجه أصحاب المشاريع الصغرى في ظل الحقائق التي تشير إلى ارتفاع نسبة البطالة التي بلغت 20% في السنوات الأخيرة ومنها سنة 2011م على وجه الخصوص التي وصلت إلى حدود 34 % بالنسبة لخريجي التعليم العالي، وعلى أساس ذلك تم توسيع مجال تدخل البنك من خلال آليات جديدة امتزجت ما بين تمويل تقليدي وآخر وفقا للصيغ والضوابط الإسلامية.

أولا - التعريف بالبنك التونسي للتضامن (BTS)

هو مؤسسة عمومية تأسس بتاريخ 22 ديسمبر 1997م، وهو شركة خفية الاسم تمتلك الدولة 37% من رأسماله البالغ 30 مليون دينار والباقي يعود للمؤسسات المالية، لينتقل إلى 60 مليون سنة 2021م موزعة بين 69,26% للدولة والباقي تخص مساهمة الخواص. يهدف البنك إلى تشجيع التشغيل عبر بعث مؤسسات صغرى ضمن مصاف إحياء العمل الحر لإقامة أنشطة في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية عبر تخصيص قروض لشراء التجهيزات والمعدات في ظل عدم امتلاك الضمانات الكافية للحصول على التمويل من البنوك الأخرى.

ويصوب البنك قروضه للباعثين في مختلف الأنشطة الاقتصادية الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18-59 سنة، ويفتقرون إلى الموارد المالية لإقامة نشاط خاص في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، بهدف تأمين لهم مصدر رزق وإدماجهم في دورة الإنتاج من خلال منح قروض قصيرة أو متوسطة المدى لاقتناء معدات وتجهيزات خاصة بالمشروع، إذ يحدد سقف القروض المقدم من طرف البنك بـ 25 مليون دينار بالنسبة لطلبة التكوين المهني و 100 مليون دينار تونسي بالنسبة لأصحاب الشهادة العليا، أو لبعض الحاجات من رأسمال العامل تصل إلى 100.000 دينار وتمتد إلى 150.000 دينار للخريجين دون الحاجة إلى تقديم ضمانات شخصية، لمدة تصل إلى 11 سنة مع مدة إعفاء تتراوح ما بين 3 أشهر والسنة⁷.

وبدءا بتقديم حصيلة البنك خلال سنتي 2012-2021م نجد:

ثانيا- حصيلة البنك خلال سنتي 2012-2021م

فيما يخص تمويل المشاريع الصغرى في تونس فان البنك التونسي للتضامن هو الرائد في هذا المجال حيث سجل نموا سنويا تجاوز 10% في عدد القروض الممنوحة خلال الثلاث السنوات الأخيرة. يمكن إيضاح ذلك من خلال التقرير السنوي الأخير والصادر سنة 2021م كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 3: حصيلة نشاط تمويل البنك التونسي للتضامن للمشاريع الصغرى خلال سنتي 2012-2021م
الوحدة: مليون دينار

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد المصادقات	6016	9947	11339	11020	12731	13165	11442	11686	11082	14914
مبلغ القروض	61,3	103,4	112,3	115,274	144,946	164,3	154,6	166,149	140,6	153,1
كلفة الاستثمارات	85,6	142,3	150,6	155,221	213,946	231,2	208,4	238,153	180,6	201

المصدر: تقارير سنوية للبنك التونسي للتضامن:

الموقع: <http://www.bts.com.tn> تاريخ الزيارة 2023/04/20

من خلال بيانات الجدول، يتوضح لنا التطور في عدد المصادقات وكذا مبلغ القروض التي قدمها البنك لصالح تمويل شريحة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، إذ انتقل عدد المصادقات من 6016 سنة 2012م إلى 14914 سنة 2021م بنسبة نمو سنوية معتبرة بلغت أقصاها سنة 2019م، ونفس الملاحظة بالنسبة لمبالغ القروض المخصصة لهذه الفئة التي تعرف ارتفاعا سنويا وهي نسبة جد مقبولة تعكس الدور الإيجابي للبنك في دعم المشاريع الاستثمارية الصغيرة، خاصة بعد اتخاذ البنك منذ سنة 2014 العديد من الإجراءات الرامية إلى استحداث بعض البرامج الخاصة الموجهة لحاملي الشهادات العليا مع دعم أصحاب المشاريع المتعثرة والتي تواجه صعوبات ظرفية اقتصادية بإعادة جدولة ديونها، كما تم إبرام اتفاقية بين البنك ووزارة التعليم العالي تتعلق بتمويل مشاريع نهاية الدراسة للطلبة في حدود 150 ألف دينار تونسي⁸. رغم تسجيل انخفاض طفيف خلال الفترة التي تلت تفشي وباء كورونا وفي هذا إطار ولمجابهة تداعيات هذه الجائحة تم رصد اعتمادات قدرها 50 مليون دينار لإعادة تمويل المشاريع والمؤسسات الصغرى المتضررة في شكل مال متداول لتمكين هذه المؤسسات من السيولة الكافية لاستئناف نشاطها بها، إضافة إلى تخصيص مبلغ قدره 10 مليون دينار لدعم تمويل المشاريع والمؤسسات الصغرى الناشطة في مختلف الاختصاصات الطبية وشبه الطبية وهذا ما يبرر زيادة في كل من عدد المصادقات، ومبالغ القروض وكذا الكلفة الاستثمارية خلال سنة 2021 مقارنة بالسنة التي سبقتها.

ثالثا- دعم البنك لخريجي الجامعات

إيماناً بأهمية إنشاء وتكثيف نسيج المؤسسات الصغرى ودعم العمل المستقل في إطار الحرص على تفتح المؤسسات الجامعية أكثر على محيطها الاقتصادي والمهني من بنوك وهيكل من جهة وسعيا إلى التوجه نحو المشاريع المجددة وذات القيمة المضافة المنجزة من قبل حاملي الشهادات العليا من جهة ثانية. تم إرساء اتفاقية شراكة بين وزارة التعليم العالي والبنك التونسي للتضامن لصالح حاملي الشهادات العليا،

والرامية إلى تنمية القدرات والكفاءات التقنية والعلمية لخريجي هذه المؤسسات الجامعية من خلال المرافقة والمتابعة من قبل البنك، وتجدر الإشارة إلى أن العمل بهذه الاتفاقية محدد لمدة 3 سنوات (2015 - 2016 - 2017) ويتم تحديدها باتفاق الطرفين.

1- طبيعة المرافقة البنكية:

يتدخل البنك التونسي للتضامن من أجل مرافقة أصحاب المشاريع الحاملي لشهادات جامعية عبر أربعة برامج، يمكن تلخيصها فيما يلي⁹:

✓ **البرنامج الأول:** يتمثل في تمكين حاملي الشهادات العليا من الحصول على قرض لتمويل مشروع أو اختراع أو ابتكار على أن يكون سقف هذا القرض 5 آلاف دينار تونسية ومدته 3 سنوات مع إعفاء لمدة سنة واحدة.

✓ **البرنامج الثاني:** فيتمثل في مشروع تخرج لبعث مؤسسة يستهدف المتخرجين الجدد الذين قاموا بإنجاز مشروع تخرجهم حول بعث مؤسسات صغرى لفائدتهم، وذلك عن طريق تمويل في شكل قرض مصحوب بمزايا تفضلية بالمقارنة مع التمويلات العادية الممنوحة من قبل البنك ويكون سقف القرض 150 ألف دينار مع إعفاء من عمولة الدراسة والمقدرة بـ 2٪ وبدون ضمانات عينية أو معنوية؛

✓ **البرنامج الثالث:** يكمن في مساهمة البنك في إثراء وتنشيط مراكز المهن والجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وإثراء أنشطتها وفق صيغ وأساليب تعاون يتم ضبطها مع الجامعات والمؤسسات المعنية؛

✓ **البرنامج الرابع:** فيتمثل في مناظرة أفضل مخططات الأعمال ويتعهد البنك بالمشاركة في اللجنة الخاصة بمناظرة أفضل مخططات الأعمال المنجزة من طلبة الجامعات وبالتبني الآلي لعدد من المشاريع الفائزة جهويا ووطنيا.

2- دلائل مساهمة البنك في دعم خريجي الجامعات

يسعى البنك ضمن فلسفته الاقراضية إلى تعزيز مساهمته في تشغيل أصحاب الشهادات من خلال احتضان وتمويل مشاريع صغرى ومتوسطة خاصة تلك المدرة للثروة والقيمة المضافة، وللدلاء على ذلك نستعرض كلا من الجدول التالي وكذا الرسم البياني خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2021.

الجدول رقم 4: تطور نسبة حصة حاملي شهادات التعليم العالي من المصادقات على القروض خلال الفترة 2010-

2021م الوحدة: %

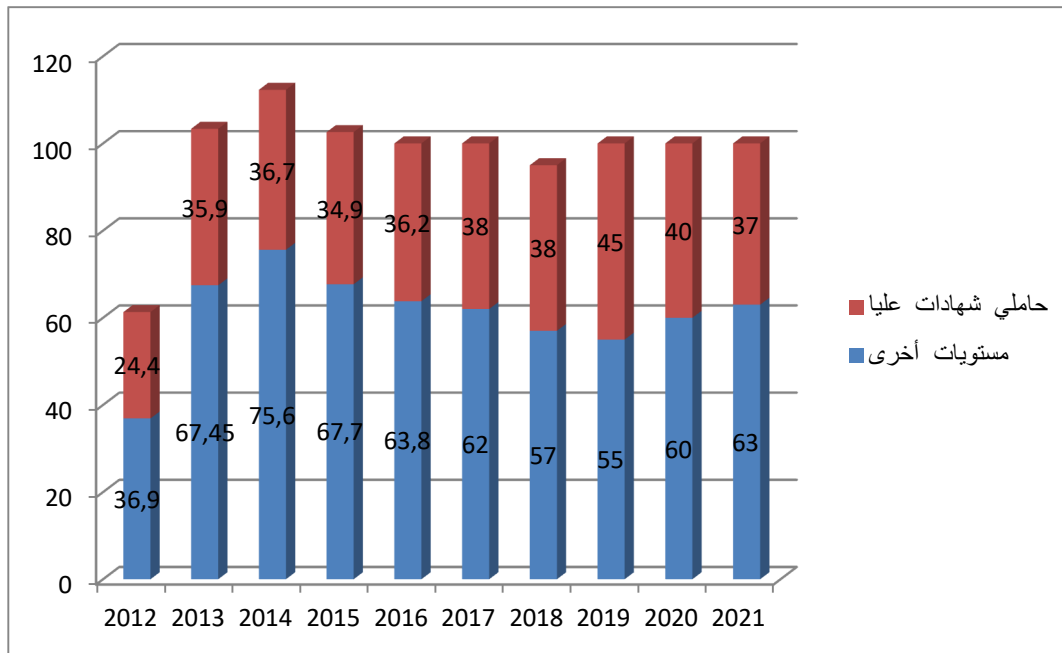
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حاملي شهادات عليا	29,3	20	24	20,3	19,4	20,5	19	20	22	26	26	23
مستويات أخرى	71,7	80	76	79,7	80,6	79,5	81	80	78	74	74	77

المصدر: تقارير سنوية للبنك التونسي للسنوات 2010-2021م، الموقع <http://www.bts.com.tn>

تاريخ الزيارة 2023-04-12.

يمكن استخلاص عدة ملاحظات من الجدول:

- شهدت سنة 2011م انخفاض في عدد المصادقات بالنسبة لحاملي الشهادات العليا مقارنة بسنة 2010م وهذا مرده التوجه بالمطالبة بالتنشغيل في الوظائف العمومية بدل إنشاء مشاريع صغرى خاصة، وهذا تزامنا مع الوضع السياسي والاضطرابات تبعا لثورة 14 جانفي 2010م؛
 - استقرت حصة حاملي الشهادات خلال السنتين 2019-2020 عند النسبة 26%، لتتخفف مرة أخرى خلال الفترة 2021 وهذا الصعوبات التي رافقت إنشاء المشاريع في ظل جائحة كورونا.
- أما فيما يتعلق بمبلغ القروض المقدمة لهذه الفئة فيمكن الدلالة عليها من خلال الشكل التالي:
- الشكل رقم 1: تطور حصة حاملي شهادات التعليم العالي من مبلغ القروض (%) خلال الفترة 2012-2021م**



المصدر: تقارير سنوية للبنك التونسي للتضامن، الموقع <http://www.bts.com.tn/>

إن البيانات والأرقام الإحصائية لتطور حجم القروض المقدمة لأصحاب الشهادات مقارنة بباقي المستويات التعليمية تبين لنا أن سنة 2019م قد شهدت تطورا في حجم هذه القروض مقارنة بسنة 2012م أين مثلت نسبة حاملي الشهادات العليا 45 %، وهذا يعكس رغبة البنك في تقديم قروض إلى هذه الشريحة خاصة في ظل تبني برامج جديدة تعزز مساهمته لها، بالرغم من الانخفاض المسجل خلال السنتين مواليتين وهذا امر طبيعي بعد التأثيرات القوية لجائحة كورونا كوفيد 19 والتي أثرت على جميع الاقتصاديات العالم.

3- دلالات أخرى لنجاح البنك في دعم مشاريع خريجي الجامعات

حقق البنك التونسي نجاحا باهرا في مجال احتواء أصحاب حاملي الشهادات، وتظهر دلالات ذلك في العناصر التالية:

➤ انضمام البنك بتاريخ 16 سبتمبر 2015 كشريك لمنظومة الصداقة القطري لتمويل المشاريع لفائدة حاملي الشهادات العليا، تم إنجاز 188 مشروع سنة 2016م كلفتها الإجمالية 7,6 مليون دينار تونسي،

منها 2,528 مليون دينار تونسي تمثل اعتمادات الصندوق والباقي قروض مقدمة من قبل البنك التونسي للتضامن¹⁰؛

➤ الانطلاق في تنفيذ برنامج للصيرفة الإسلامية خاص بتمويل المشاريع الصغرى (المرابحة والإجارة) وفي هذا الصدد نشير إلى أن سنة 2016م مثلت سنة الإنجاز الفعلي لبرنامج دعم تشغيل الشباب الممول من قبل البنك الإسلامي للتنمية، فحسب آخر المعطيات الخاصة بسنة 2021م فقد تم تمويل 807 مشروع بكلفة إجمالية بلغت 41,966 مليون دينار منحت عدد التمويلات بدرجة أولى إلى حاملي الشهادات العليا بنسبة 42% وحوالي 52% من إجمالي الاستثمارات¹¹؛

➤ لتوسيع مساهمة البنك في تمويل ودعم المشاريع الصغرى لأصحاب الشهادات تم طرح منتجات جديدة كالقرض المهني، القرض الأخضر، القرض الزراعي للاستثمار، القرض الزراعي الموسمي، إضافة إلى تدعيم الشراكة مع الهياكل العمومية والخاصة فضلا عن المجتمع المدني في مجال التوجيه والإحاطة بهم؛

➤ تم منح 5 آلاف قرض ألا يتجاوز سقفها 5 آلاف دينار لفائدة أصحاب المشاريع الصغرى بشروط ميسرة في الأنشطة الأكثر تضررا من جائحة كورونا والحجر الصحي؛

➤ تم اتخاذ جملة من الإجراءات لصالح أصحاب المشاريع الصغرى لتخطي جائحة كورونا من خلال إنشاء منصة إلكترونية مبسطة لتقديم مطالب القروض.

خاتمة:

تعتبر تونس سباقة في استحداث العديد من الوكالات الداعمة للقطاع المؤسساتي بشكل عام والصغرى بشكل خاص، والتي في مجملها تهدف إلى ضمان استمرارية توفير التمويلات الملزمة لمختلف مراحل تطور المؤسسات الصغرى والمتوسطة مع تيسير الحصول على التمويلات الضرورية وبشروط أيسر، وقد انتهج البنك التونسي للتضامن بدوره سياسة للنهوض بهذا القطاع تمثلت في إدخال المزيد من المرونة في التشريعات والقوانين من أجل خلق جو ملائم للاستثمار من خلال الاعتماد على العديد من البرامج والتي خصت جانبا منها لفئة خريجي الجامعات في ظل بلوغ نسبة استرجاع القروض المقدمة لهذه الفئة حدود 81% بدل 73 % الخاصة بباقي المستويات والتي تعتبر نسبة مشجعة للتعامل مع هذه الفئة، وعلى مدار ما تم عرضه نتوصل إلى إقرار الحقائق التالية:

➤ تحاول تونس إرساء سياسة صريحة لترقية الإطار القانوني بهدف تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها نموذج بديل للتنمية وإيماننا بكونها من القطاعات المحركة للنمو والإنعاش الاقتصادي، والتي لم تحظ بالأولوية إلا بعد صدور أول نص قانوني حيث رافق ذلك استحداث هياكل تشكل في مجموعها عامل جذب قادر على توفير المناخ الاستثماري من منطلق أهمية هذا النوع من المؤسسات بالنسبة للاقتصاد التونسي، فهو يستقطب عددا هائلا من الشباب البطالين الخرجين من الجامعات والمعاهد؛

➤ يعد البنك التونسي للتضامن من المبادرات الناجحة التي أثبتت جدارتها في احتواء ومن خلال ما يقدمه من برامج مميزة وناجحة لتدعيم فئة خريجي الجامعات من مختلف صيغ التمويل التقليدي وأيضا الإسلامي الذي حضي الجزء الأكبر منه لفئة خريجي الجامعات؛

وفي الأخير ارتأينا أن نختم دراستنا بالاقتراعات التالية:

الاقتراحات:

- إلزامية التواصل العلمي والمعرفي، من أجل تلاقح الأفكار ونضوجها بين الدول الرائدة في ادعم واحتواء فئة خريجي الجامعات ومنها بالخصوص دول الجوار المغربي؛
- تطوير الإعلام حول التشغيل والكفاءات المهنية باتجاه المنشآت وطالبي الشغل؛
- وجوب تبني الجزائر آليات من خلال بنوك متخصصة في تمويل المشاريع الصغرى لخريجي الجامعات والمعاهد امتثالا للتجربة الناجحة التي حققتها تونس، مما يساهم في تخطي معضلة التمويل التي تصادف أغلبية هذه الفئة ضمن مسارها الاستثماري بالرغم من استحداث بعض آليات التمويل والدعم التي يبقى دورها محدودا؛
- الاحتكاك بالإطارات التونسية والخبراء في مجال دعم المقاولاتية للاستفادة من خبرتهم في هذا المجال من خلال ورشات العمل التطبيقية؛
- الاقتداء بالتجارب الناجحة في مجال الدعم لدول الجوار المغربي، والأوروبي؛
- تمكين عمليات توأمة مع مراعاة التوافق الجغرافي والصناعي لنقل التجربة المكتسبة في مجال الدعم المؤسسي.

قائمة المصادر والمراجع:

1- التقارير:

- احمد التوهامي، البنك التونسي للتضامن ودوره في دعم منظومة التمويل، مجلة بريد الصناعة، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، العدد 12، ماي 2016م، تونس.
- تقارير البنك التونسي للتضامن للسنوات 2010-2021م.
- المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، القدرة التنافسية ومناخ الأعمال للاقتصاد التونسي، تقرير مارس 2012م.

2- مواقع إلكترونية:

- www.bts.com.tn/, consulté le 15-04-2023
- <https://www.albawaba.com/ar/>, consulté le 18-04-2023
- <http://wajjahni.com/ar/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86>, consulté le 20-04-2023.
- <http://www.emploi.gov.tn/tn>, consulté le 12-04-2023.
- <http://www.abhato.net.ma/content/download/10347/165664/version/1/file/Soutien>, consulté le 10-4-2023.

3- المجلات:

- Philippe Adair, Fredj Fhima, accès au crédit et promotion des pme en Tunisie, revue de l'économie et de management, les pme maghrébines; facteurs d'intégration régionales, n9, faculté des sciences économiques et de gestion, université de Tlemcen, octobre 2009.

الهوامش:

¹ - Marco R.DI Tommaso, Elena Lanzoni, Laurette Rubini, SOUTIEN AUX PME DANS LES PAYS ARABES, LE CAS DE LA TUNISIE, UNIDO, CONSULTE le 10-04-2018, p34.
<http://www.abhato.net.ma/content/download/10347/165664/version/1/file/Soutien>

- ²- Philippe Adair, Fredj Fhima, accès au crédit et promotion des pme en Tunisie, revue de l'économie et de management, les pme maghrébines; facteurs d'intégration régionales, n9, faculté des sciences économiques et de gestion ,université de Tlemcen, octobre 2009, p 2.
- ³ - المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، القدرة التنافسية ومناخ الأعمال للاقتصاد التونسي، تقرير مارس 2012، ص13.
- ⁴- <https://www.albawaba.com/ar/>, consulté le 10-04-2023
- ⁵- <http://wajjahni.com/ar/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86>, consulté le 12-04-2023.
- ⁶- <http://www.emploi.gov.tn/tn>, consulté le 13-04-2023.
- ⁷- أحمد التوهامي، البنك التونسي للتضامن ودوره في دعم منظومة التمويل، مجلة بريد الصناعة، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، العدد 12، ماي 2016، تونس، ص 4.
- ⁸- المرجع السابق، ص 5.
- ⁹ - <http://www.bts.com.tn>, consulté 10-04-2023.
- ¹⁰- البنك التونسي للتضامن، التقرير السنوي 2016م، ص 18.
- ¹¹- البنك التونسي للتضامن، التقرير السنوي، المرجع السابق، 2021م، ص 29.